



حجم التبادل التجاري بين البلدين ينمو ٥٠٪ إزدهار التعاملات الاقتصادية بين طهران ومسقط في عهد الشهيد رئيسي

٢/٩٪: كما أن لدى إيران القدرة على زيادة الحصص المذكورة إلى ١٠٪.

بعض المزايا المتوفرة

في الوقت الحاضر، تم إنشاء بنية تحتية جيدة لزيادة نشاط رجال الأعمال الإيرانيين في عمان. ومن هذه المزايا سهولة تسجيل الشركات في هذا البلد، وهي ميزة تعتبر مهمة جداً لرجال الأعمال والناشطين الاقتصاديين، إلا أن هذه الميزة غير موجودة في دول الخليج الفارسي الأخرى. كما يمكن للتجار الإيرانيين البقاء في عمان لمدة ١٥ يوماً بدون تأشيرة، كما هو الحال في تركيا. وفي حال الحاجة للإقامة لأكثر من ١٥ يوماً، يمكن الحصول على التأشيرة من مطار مسقط. وهناك ميزة أخرى هي أن لإيران خطوط شحن بحرية وجوية مباشرة مع موانئ عمان.

إعدادات ١٧ وثيقة تعاون

زار هيثم بن طارق آل سعيد، سلطان سلطنة عمان، إيران مطلع يونيو ٢٠٢٣ على رأس وفد سياسي واقتصادي بهدف تعزيز العلاقات الودية الطويلة الأمد بين طهران ومسقط، وكذلك توسيع العلاقات الثنائية والإقليمية. والتقى سلطان عمان، خلال هذه الرحلة، بسماحة قائد الثورة الإسلامية والرئيس الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي وناقشوا أهم القضايا الثنائية والإقليمية والدولية. كما تم توقيع على أربع وثائق في مجال التعاون الاقتصادي والاستثمار في المناطق الحرة وقطاع الطاقة. ويأتي هذا الحدث في الوقت الذي تم فيه توقيع على ١٣ وثيقة تعاون خلال زيارة رئيس الحكومة الثالثة عشرة إلى مسقط عام ٢٠٢٢.

إيران و عمان تتجهان نحو إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية، وتريدان إحداث تغيير جوهري في مستوى تبادلهما التجاري

وسلطنة عمان عام ٢٠٢٢ نحو مليار ٨٨٧ مليوناً ٦٩٨ ألف دولار. ومن هذا المبلغ، كانت حصة صادرات إيران إلى عمان مليار ٨٧ مليوناً و٢١٩ ألف دولار، وكانت حصة الواردات من سلطنة عمان ٨٠٠ مليون و٤٧٩ ألف دولار. كما ارتفع حجم المعاملات والمبادلات التجارية بين البلدين في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١ بنسبة ٤١٪ ووصل إلى مليار ٨٨٧ مليون دولار. وبحسب إحصائيات مصلحة الجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فقد بلغت كمية صادرات إيران إلى سلطنة عمان عام ٢٠٢٢ أكثر من ثلاثة ملايين و ٣٤٠ ألف طن من حيث الوزن وأكثر من مليار ٨٧٠ مليون دولار من حيث القيمة.

كما أنه وبالنظر إلى نمو التجارة بين البلدين بنسبة ٢٩٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، فإن كمية واردات إيران من سلطنة عمان عام ٢٠٢٢ تساوي ٩٤٢ ألف طن من حيث الوزن وتعادل ٨٠٠ مليون دولار من حيث القيمة، وكانت واردات إيران من عمان عام ٢٠٢٢ تساوي ٦١٩ مليون دولار.

إمكانية زيادة الحصص

بلغت صادرات الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى سلطنة عمان عام ٢٠١٣ نحو ١٤٦ مليون دولار، في حين بلغ إجمالي واردات عمان في العام المذكور ٣٤ مليار دولار. وبناء على ذلك، بلغت حصة إيران من هذا الحجم من الواردات ٠/٤٪. وفي عام ٢٠٢١، بلغت حصة إيران في هذا القطاع ٢٣٪. وفي عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي حجم واردات عمان ٣٨ مليار دولار، وكانت حصة إيران من الرقم المذكور

من حكوماتهم، بحيث يصل حجم التجارة بين إيران و عمان على المدى الطويل إلى ١٠ مليارات دولار.

أرقام قياسية

بحسب الإحصائيات المتوفرة، فإن إجمالي صادرات إيران إلى سلطنة عمان في عام ٢٠١٣ بلغ ١٤٦ مليون دولار والواردات ٧٥ مليون دولار، ليصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام المذكور إلى ٢٢١ مليون دولار. وفي السنوات التي سبقت عام ٢٠١٣، حيث لم تتوفر البنية التحتية المطلوبة، تراوح حجم التجارة بين البلدين بين ١٩٠ و ٢٢٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ حجم صادرات إيران إلى سلطنة عمان ٤٣٨ مليون دولار، وبلغت واردات عمان إلى إيران ٤٣٤ مليون دولار.

وبلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين ٨٧٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠٢١، أي في نفس وقت تغيير الحكومة، شهدت التجارة بين إيران و عمان قفزة كبيرة، بحيث تجاوزت صادرات إيران إلى عمان ٧١٦ مليون دولار، وحجم الواردات من هذا البلد إلى إيران وصلت إلى ٦٢٠ مليون دولار. بناء على ذلك، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار ٣٣٦ مليون دولار. كما ارتفعت الصادرات بنسبة ٦٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وزاد حجم التبادل التجاري بنسبة ٥٣٪، وقد تجاوزت صادرات إيران إلى عمان عام ٢٠٢٢ ملياراً و٨٧٠ مليون دولار، ما يظهر نمواً بنسبة ٥٢٪ مقارنة بالعام السابق.

تحقيق ميزان تجاري إيجابي

بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران

يمكن أن نشهد زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدين من خلال الخطط الموضوعية في اللجنة المشتركة. ووفقاً للمواضيع المذكورة، فإن إيران و عمان تتجهان نحو إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية وتريدان إحداث تغيير جوهري في مستوى تبادلهما التجاري.

استمرار الازدهار التجاري

في عام ٢٠٢٢، كان حجم التجارة بين البلدين ما يقارب الملياري دولار. وفي العام الماضي تحدث الناشطون الاقتصاديون في البلدين عن ما يزيد عن ملياري دولار من التبادل التجاري. ويظهر هذا الاتجاه أن البلدين ليسا بعيدين عن تحقيق ٣ مليارات دولار. في الحكومات السابقة، خاصة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تقلصت التجارة بين إيران و سلطنة عمان بشكل كبير وبلغت ٢٢٠ مليون دولار؛ لكن في الحكومة الثالثة عشرة ومع المفاوضات الجادة التي جرت بين الطرفين، حققت التجارة مع عمان قفزة بحيث تمكنت إيران و عمان في عام ٢٠٢١ من الوصول إلى رقم قياسي قدره مليار و٣٣٦ مليون دولار.

ويعتقد الناشطون الاقتصاديون أن التعاون التجاري بين إيران و عمان يتمتع بظروف جيدة ويمكن أن ينمو بمعدل أسرع. كما تمكن رجال الأعمال في البلدين من إقامة علاقة جيدة مع بعضهم البعض. وبالتالي، فإن ذلك سيساعد على استمرار زيادة التجارة بين البلدين. وبناء على الأهداف قصيرة المدى، استهدف البلدان تجارة بقيمة ٥ مليارات دولار. ويجب توفير الظروف حتى يتمكن رجال الأعمال من زيادة مستوى التبادلات والتعاون المشترك فيما بينهم بدعم

الوفاق

تم عقد الجولة الأولى من مفاوضات لجنة التجارة التفضيلية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية و سلطنة عمان الأسبوع الماضي في مسقط.

وقال رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية: إن العلاقات التجارية بين البلدين شهدت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، ومن هنا جاءت أهمية إبرام اتفاقية تجارية تفضيلية بين البلدين، لإقامة علاقات وثيقة بين البلدين في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية لما لها من أهمية وضرورة خاصة. ووصف مهدي ضيغمي حجم التجارة بين إيران و سلطنة عمان عام ٢٠٢٣ بأنه غير مسبوق، وأضاف: تهدف اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة، وخلق بيئة أكثر أماناً للنمو المستدام للتجارة، وتسهيل تنوع المنتجات المتداولة، وتشجيع المزيد من المنافسة بين الشركات، وكذلك إزالة العوائق أمام التجارة.

بانتظار اتفاقية التجارة التفضيلية

أثيرت هذه القضية خلال اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية و سلطنة عمان في ديسمبر من العام الماضي، حيث تمت الإشارة إلى عزم البلدين على زيادة حجم العلاقات التجارية وبدء المفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارية تفضيلية بين إيران و سلطنة عمان في المستقبل القريب. ويرى الخبراء أن حجم التبادل التجاري الحالي بين طهران ومسقط لا يتوافق مع أهداف وقدرات البلدين، كما

أخبار قصيرة

١٠٠ طائرة مروحية تنضم للأسطول الجوي الإيراني

أعلن رئيس منظمة الطيران المدني عن انضمام ١٠٠ طائرة مروحية إلى الأسطول الجوي الإيراني في غضون ٣٣ شهراً من عمر الحكومة الثالثة عشرة. وذكر محمد محمدي بخش: نشهد اليوم رحلات تنظمها الطائرات الإيرانية في أجواء دول العالم وتواجد الطائرات الأجنبية في إيران. مضيفاً: إن لدينا أكثر من ٤٠ إتفاقية دولية مع الجيران وإتفاقية مع روسيا كبلد ذي خبرة في قطاع الملاحة الجوية. وأشار محمدي بخش إلى بعض الإنجازات الأخرى للحكومة الثالثة عشرة في قطاع الطيران، وقال: تحسين الوضع الهيكلي لمنظمة الطيران، وعضوية إيران في لجان منظمة الطيران المدني الدولي، وتوقيع مذكرات التفاهم الدولية، وزيادة الرحلات الجوية الدولية، وإصلاح الطائرات غير الإيرانية في إيران، ومنح شهادات المطار وتوسيع الأسطول الجوي، وإعداد خطط تنمية صناعة الطيران كلها تعد من إجراءات الحكومة الثالثة عشرة.



زيادة الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى أفغانستان

أعلن المستشار التجاري في السفارة الإيرانية لدى كابول عن زيادة الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى أفغانستان بنسبة ٣١٪. وقال حسين روستائي: إن الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى أفغانستان ارتفعت بمقدار ١٢٣ مليون دولار بنسبة نمو قدرها ٣١٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وأضاف: استعادت الصادرات غير النفطية الإيرانية إلى أفغانستان مسارها التصاعدي مرة أخرى بعد توقف طارئ. وأردف: هناك فرصة متاحة لزيادة التبادل التجاري بين إيران و أفغانستان في مدة قصيرة نظراً إلى قدرات التصدير الإيراني.



معرض «إيران بيفكس ٢٠٢٤» يبدأ أعماله في طهران

بدأ معرض إيران الدولي السابع لتجهيزات الأنابيب والصنابير الصحية والمطابخ والحمامات والساونات والصناعات والخدمات ذات الصلة تحت عنوان PIVEX ٢٠٢٤ في أرض المعارض الدولية الدائمة بطهران يوم الإثنين. وحضر حفل تدشين المعرض رئيس الدائرة الاقتصادية في مكتب سماحة قائد الثورة الإسلامية علي آقامحمدي، ونائب وزير العمل والتعاونيات والرعاية الاجتماعية صحية الله رحمان، ونائب وزير الصناعة والمناجم والتجارة مهدي برادران. وتقوم حوالي ١٢٨ شركة محلية وأجنبية من ١٠ دول بعرض أحدث منتجاتها وإنجازاتها في مجالات الصنابير الصحية ومعدات المطابخ والحمامات والساونات والجياكوزي والخدمات ذات الصلة. وانطلق المعرض في ٨ يوليو ويستمر حتى ١١ يوليو ٢٠٢٤.

خلال ٣٣ شهراً من عمر حكومة الشهيد رئيسي

الاستثمارات الأجنبية في إيران تتجاوز الـ ١١ مليار دولار

ومن بين ميزات مشروع «أطلس الاستثمار في إيران» التوجيه المبدئي والمنهجي، والاستفادة من البيانات المكانية للدولة في عملية وضع خطط الاستثمار، والمشاركة المنهجية للمؤسسات الوطنية والمحلية في تحديث وتبادل طبقات المعلومات والاستخدام الذكي للبيانات، واستخدام المعلومات المكانية للدولة في عملية جذب الاستثمار (المحلي والأجنبي). وسيكون هذا الأطلس أداة لتقديم صورة حقيقية وواضحة وشاملة للقدرة على جذب رؤوس الأموال للاقتصاد الإيراني.

دولار، حققت أكبر حجم من الاستثمارات المعتمدة في إيران. وبعد ذلك، حصلت الإمارات بـ ١/٤١ مليون دولار، ثم الإيرانيين في الخارج بـ ١/٣٥٨ مليون دولار على النصيب الأكبر من المشاريع الاستثمارية المعتمدة في السنوات الثلاث الماضية. وكانت إزاحة الستار عن المرحلة الأولى من مشروع «أطلس الاستثمار في إيران» وبدء مرحلتها التحليلية بحضور وزير الشؤون الاقتصادية والمالية في فبراير ٢٠٢٣ بمثابة إجراء تحويلي آخر للحكومة الثالثة عشرة في مجال السياسة الخارجية.

المياه والكهرباء والغاز ٨٥٠ مليون دولار، وفي قطاع الخدمات ٦٣٧ مليون دولار، وفي قطاع الزراعة ٧١٨ مليون دولار، وفي قطاع البناء ١٧٥ مليون دولار، وفي النقل والاتصالات ١٤٣ مليون دولار، وفي التعدين ١٩ مليون دولار، وقد زاد الاستثمار في المشاريع القائمة بقدر ٢١٧ مليون دولار.

روسيا والصين كبار المستثمرين

وتظهر هذه الإحصائية أن روسيا بـ ٢٨١ ملايين دولار، تليها الصين بـ ٢١١ مليون

أجنبياً بقيمة ١١/٨ مليار دولار من قبل مجلس الاستثمار الأجنبي. وبما أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المعتمدة والتي لم تدخل البلاد خلال المدة المحددة بعد صدور الترخيص قد تم حذفها من قائمة الإحصائيات، فإن هذه الإحصائية تشمل فقط موافقات الاستثمار الأجنبي السارية حتى هذا التاريخ.

وبناء على ذلك، يبلغ حجم الاستثمار المعتمد في قطاع النفط والغاز الإيراني ٤٨٢٦ مليون دولار، وفي قطاع الصناعة ٤٢١٥ مليون دولار، وفي قطاع إمدادات

خلال ٣٣ شهراً من عمر حكومة الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي، تمت الموافقة على ٦٩٠ مشروعاً استثمارياً أجنبياً بقيمة ١١/٨ مليار دولار من قبل مجلس الاستثمار الأجنبي، ولا تشمل هذه الإحصائية مشاريع الاستثمار الأجنبي المعتمدة والتي لم تدخل خلال المدة المحددة بعد صدور الترخيص.

وبحسب تقرير وزارة الاقتصاد والمالية الإيرانية، فمنذ بداية الحكومة الثالثة عشرة وحتى نهاية مايو ٢٠٢٤، تمت الموافقة على ٦٩٠ مشروعاً استثمارياً